

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/26
31 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان لرئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٩٢٢، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء الصراع الدائر حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين. ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه بسبب محنة السكان المدنيين في شتى أنحاء البلد.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد ضرورة الالتزام باحترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من دول منطقة البحيرات الكبرى، وضرورة امتناع جميع الدول عن التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية لغيرها. وفي هذا السياق، يدعو المجلس إلى إيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشمل ذلك وقف إطلاق النار فورا، وانسحاب جميع القوات الأجنبية، وبدء عملية سلمية قوامها الحوار السياسي بهدف تحقيق المصالحة الوطنية. ويعرب مجلس الأمن عن تأييده لجميع المبادرات الدبلوماسية الإقليمية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع. فلا بد من حل مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية انطلاقا من عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع يحترم فيها تماما مبدأ المساواة والوثام بين الجماعات الإثنية كافة، وتلقى قبولا لدى جميع الكونغوليين، وتفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى احترام القانون الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لسنة ١٩٧٧، بقدر انطباقها على الأطراف. وهو يدين ما أفادت به التقارير من تعرض المدنيين، بناء على أصولهم الإثنية، للإعدام بإجراءات موجزة وللتعذيب والإزعاج والاحتجاز، وكذلك من تجنيد للأطفال واستخدام الجنود الأطفال، وقتل أو إصابة للمقاتلين الذين يلقون أسلحتهم، ودعايات تبث الكراهية، وعنف جنسي، وغير ذلك من صور سوء المعاملة من قبل أي جانب. ويدعو المجلس، بوجه خاص، إلى حماية السكان المدنيين. ويذكر بعدم مقبولية تدمير أو إتلاف الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ولا سيما اللجوء إلى قطع إمدادات الكهرباء والمياه كسلاح يستخدم ضد السكان. ويؤكد المجلس مجددا أن كل من يرتكب انتهاكات خطيرة ماسة بالصكوك السالفة الذكر، أو يأمر بارتكابها، مسؤول مسؤولية فردية فيما يختص بمثل هذه الانتهاكات.

"ويدعو مجلس الأمن إلى إتاحة إمكانية وصول الوكالات الإنسانية بشكل مأمون ودونما عائق إلى جميع المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يدعو إلى إتاحة إمكانية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية، دونما قيد، إلى جميع المحتجزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحث جميع الأطراف على كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يواصل، على سبيل الاستعجال وبالتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، مشاوراته مع الزعماء الإقليميين للتوصل إلى حل سلمي دائم للصراع، وأن يطلع المجلس على التطورات وعلى ما يبذله من جهود. ويؤكد المجلس من جديد أهمية عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

"وسيتابع مجلس الأمن عن كثب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيبقي المسألة قيد نظره الفعال".
